فيما أعلنت استعدادها للعمل

مصرفيون يعدّون دخول البنوك العالمية البلاد دافعاً حقيقيّاً للاستثمار

□ بغداد/ أحمد عبد ربه

احد المصارف العالمية (ارشيف)

رحب خبراء مصرفيون بدخول المصارف العالمية البلاد عن طريق فتح فروع ثابتة لها مشيرين إلى أن ذلك من شأنه أن يدفع بعجلة الاستثمار فضلاً عن إدخال التكنولوجيا المصرفية الحديثة .

وأعلنت مصارف عربية عن فتح فروع لهم في بغداد والمحافظات بينما هناك مصارف عالمية أخرى كالأوروبية والأمريكية أبدت استعدادها لفتح فروع لها في العراق خلال الفترة القادمة. واعتبر مدير المصارف الحكومية في وزارة المالية هلال الطعان دخول المصارف العالمية البلاد عن طريق فتح فروع لها عملية مربحة للطرفين لأن سوق الاستثمار بالعراق بحاجة إلى رؤوس الأموال الضخمة الموجودة في المصارف الأجنبية وأن الأخيرة تهدف إلى تحقيق الإرباح .

وقال الطعان لـ (المدى):إن القطاع المصرفي بالعراق غير قادرعلى مسايرة التطور في الواقع الاستثماري الذي تشهده القطاعات الاقتصادية ،موضحاً أنه من الضروري دخول المصارف العالمية كونها تمتلك رؤوس أموال ضخمة من شأنها أن تنهض بالمشاريع الكبيرة فضلاً عن خلق منافسة مع المصارف المحلية الموجودة بالإضافة إلى تدريب الكوادر العراقية الموجودة .

ودعا الحكومة إلى ضرورة إصدار تشريعات قانونية لحماية هذه المصارف فضلاً عن الإعفاءات الضريبية .

إلى ذلك عد الخبير المصرفي باسم عبد الهادي قانون البنك المركزي الجديد المحفز الأساسي لدخول هذه المصارف البلاد مشيراً إلى أن وجودها سوف يدعم الخبرات إلى حد كبير من خلال نقل التكنولوجيا المصرفية المتطورة إلى المصارف المحلية .

وقال عبد الهادي لـ (المدى) : إن النظام المصرفي بالعراق شهد انقطاعا كبيرا عن مواكبة التطور المصرفي العالمي ما أحدث حالة من الإرباك في المصارف العراقية بشكل كبير جداً لافتاً إلى ضرورة إصدار تعليمات من قبل البنك المركزي تنص على توجيه المصارف نحو الاستثمار بالإضافة إلى اعتماد طرق الائتمان بعيدة الأمد .

من جانبه قال الخبير المالي فاروق الرمضاني لـ (المدى) :إن عمل المصارف العالمية بالعراق يعد دليلاً واضحاً على قوة ومتانة الاقتصاد العراقي موضحاً انه لم يتأثر بالربيع العربي .

وأضاف الرمضاني : إن الاحتياطي النقدي الذي حققه البنك المركزي والبالغ ٦٠ مليار دولار لم يتحقق بتاريخ العراق بالإضافة إلى جدية قرارات البنك المركزي بزيادة رؤوس أموال المصارف التي كان لها الأثر الكبير في رغبة المصارف العالمية بدخول العراق .

في غضون ذلك أكد الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون أن الأزمة العالمية والكساد الاقتصادي التي تشهده بعض الدول الأوروبية خلال الفترة الأخيرة وحاجة البلد للبناء والإعمار والمشاريع الاستثمارية جعل المصارف العالمية تتسابق لفتح فروع لها في العراق ،مبيناً أنها تسعى لأخذ دورها بتمويل المشاريع والاستفادة من الإرباح المتحققة ،مشيراً إلى أنها ستنقل التجربة العالمية في مجال البنوك إلى القطاع المصرفي الأمر الذي يؤدي إلى تطويره والنهوض به.

وقال انطون إن العراق يمتلك مقومات اقتصادية كبيرة تتمثل بالمعادن الاستخراجية الموجودة في باطن الأرض كالنفط والغاز والفوسفات، إضافة إلى البيئة الاستثمارية الخصبة التي تفتقر لها معظم دول العالم ما دفع الشركات الاستثمارية إلى المجيء لغرض الاستثمار ،علما أن البنوك العالمية بدأت تفتح فروعاً لها في بغداد والمحافظات.

وأضاف: إن العالم يعيش حالة من الإشباع بالنسبة للمشاريع الخدمية والعمرانية وأصبح هناك كساد اقتصادي عالمي، بينما العراق بسبب الحروب والحصار المفروض عليه في تسعينات القرن المنصرم، أدى إلى وجود حاجة ماسة لمشاريع بنى تحتية وخدمية وصحية ومشاريع تجهيز الطاقة الكهربائية، ما جعل أنظار الشركات والبنوك العالمية تتجه نحو العراق للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية.

ويذكر أن مصرف أبو ظبي الإسلامي ومصارف لبنانية وكويتية أعلنت في الفترة الماضية عن فتح فروع لها في بغداد والمحافظات بينما هناك مصارف عالمية أخرى كالأوروبية والأمريكية أبدت استعدادها لفتح فروع لها في العراق خلال الفترة القادمة.

النجف ترصد 50 مليار دينار لتوسيع العتبة العلويّة

□ النجف الأشرف/ المدى

وضعت الأمانة العامة للعتبة العلوية خططاً لتوسيع العتبة لاستيعاب الأعداد الإضافية من الزائرين، فيما أكدت أن مجلس المحافظة رصد ٥٠ مليار دينار لاستملاك الأراضي المحيطة بالحرم العلوي.

وقال عضو الأمانة العامة للعتبة والمسؤول الفني فيها عبد الصاحب خوام في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "العتبة العلوية بدأت تضيق بالزائرين القادمين إليها"، مبيناً أنها "بقيت على مساحتها الحالية منذ أكثر من ١٠٠ عام بينما يزداد أعداد الزائرين كل عام لاسيما بعد ٢٠٠٣".وأضاف خوام أن "العتبة وضعت خططاً للتوسع غرباً عبر بناء صحن فاطمة الزهراء على مساحة تتجاوز ٥٠ ألف متر مربع"، مشيراً إلى أن "الصحن الجديد سيكون بأربعة طوابق في بعض مناطقه وأكثر في مناطق أخرى وسيضم عدة أماكن للعبادة وقراءة القرآن ومكتبة ضخمة ودار ضيافة وأجنحة إدارية".

ولفت خوام إلى أن "مجلس محافظة النجف رصد ٥٠ مليار دينار لاستملاك الأراضي المحيطة بالحرم العلوي وعلى مسافة ٩٠ متراً"، مؤكداً "وجود تعويض مجز لأصحاب الفنادق والمحال التجارية المشمولة حيث راجع أصحاب تلك العقارات بالفعل العتبة لبيع عقاراتهم".وأقر مجلس محافظة النجف، في (١ آذار ٢٠١٢)، توسيع المنطقة المحيطة بالعتبة العلوية على مرحلتين حتى العام ٢٠٣٠ وبمساحة ١٨٠ متراً، فيما اعتبر أن هذه الخطوة ستكون منطلقاً لتطوير التصميم الأساس لمدينة النجف.

نواب: البرلمان أنصف الشعب بخصخصة الكهرباء

□ بغداد/ المدى

أكد عضو لجنة الاقتصاد النيابية محما خليل أن مجلس النواب أنصف الشعب العراقي عندما صوت على قانون خصخصة الكهرباء كون المواطن لم ير من وزارة الكهرباء سوى الوعود والانقطاعات المستمرة،مشددا على ضرورة محاسبة المفسدين في وزارة الكهرباء.

وقال خليل لوكالة /البغدادية نيوز/ إن من المعيب أن يتم صرف أكثر من ٢٧ مليار دولار على شبكات الكهرباء دون أن نرى أي تحسن فيها طوال السنوات الماضية ولذلك لجنة الطاقة والنفط ومجلس النواب أنصفوا الشعب العراقي عندما صوتوا أمس على قانون خصخصة الكهرباء ".

وأضاف "إن قانون خصخصة الكهرباء يستند إلى المادتين ٢٥ و٢٦ من الدستور العراقي ومن المؤكد أن القانون سيقضي على أزمة الكهرباء حيث أن العديد من الشركات العالمية والممولين العراقيين يرغبون في دخول سوق استثمار الكهرباء الذي يجب أن يكون مدعوما كما في تجربة إقليم كردستان التي نجحت نجاحا كبيرا".وأشار خليل إلى انه" كان قد قدم مقترح مشروع الطاقة النظيفة الخاص باستعمال الطاقة الشمسية في مجال التوليد قبل سنوات لكن لم يتم الأخذ به على الرغم من إمكانية تنفيذه بسهوله في العراق وذلك بسبب الروتين والفساد الإداري ".

وشدد خليل على ضرورة "محاسبة المفسدين في وزارة الكهرباء لصرفهم المليارات دون الحصول على الطاقة الكهربائية فضلا عن التعاقد مع الشركات الوهمية فنحن البلد الوحيد الذي فيه تعاقدات مع شركات وهمية "

إلى ذلك شدد عضو مجلس النواب مطشر السامرائي على ضرورة إيجاد حلول سريعة لحل مشكلة الكهرباء التي طال أمدها لمدة عشر سنوات.

وقال السامرائي إن الإخفاقات في مجال الطاقة الكهربائية تعود لأسباب عديدة ، أهمها وجود الفساد المالي والإداري مما أخر النهوض بهذا المجال المهم ولابد من إيجاد حلول سريعة لحل مشكلة الكهرباء.

وتابع عضو لجنة الطاقة النيابية ،أن" هناك صعوبة اليوم في كشف ملابسات الفساد الذي يحصل في قطاع الكهرباء ، مبيناً أن المعالجة تقتضي كشف المستور الذي سببه أيد متنفذه لها دور كبير في مسألة الفساد المالي والإداري بهذا القطاع".

وكان مجلس النواب قد أجاز قراراً بعرض قطاع الكهرباء على الاستثمار الخاص ، بعدما فشلت الكثير من المساعي التي بذلتها الحكومة لتحسينه خلال السنوات العشر الماضية.

مقترح لتقليل خط الفقر عن طريق التنمية الاقتصادية

□ بغداد/ المدى

اقترح الخبير الاقتصادي ماجد الصوري، وضع خطة تنمية مستدامة لجميع القطاعات الاقتصادية لتوفير فرص عمل للعاطلين والتقليل من نسبة خط الفقر، مشيرا إلى أن مقترح تأسيس مصرف خاص بالفقراء وحده لا يقلل من نسبة خط الفقر.وقال الصوري بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء) أن فكرة إنشاء مصرف متخصص للفقراء عملت به جميع دول العالم لاسيما التي تعاني الآن من أزمة اقتصادية كإسبانيا واليونان، هي لتوزيع المساعدات المالية والغذائية من المواد التموينية وليس مهمته توزيع القروض والسلف دون جدوى.

وأضاف: إن مقترح تأسيس مصرف الفقراء وحده غير كاف لتقليل نسبة خط الفقر في العراق وإنما العملية تحتاج إلى تفعيل كل القطاعات الاقتصادية كالصناعية والزراعية والسياحية وتوفير فرص عمل بها، ما ستقضي على البطالة وتخفف من الفقر، وهذا يأتي من خلال وضع خطة تنمية اقتصادية مستدامة.

وأكد الصوري أهمية تفعيل القوانين التي تنصف الفقراء كقانون الضمان الاجتماعي والتقاعد العام، مشيراً إلى أن خطط الحكومة لتقليل نسبة الفقر غير مجدية نتيجة عدم وجود قوانين خاصة تدعمها.

وأعلن مصرفي عراقي عن اعتزامه إنشاء بنك سيطلق عليه "بنك التكافل الإسلامي" ، مشيراً إلى أن هذا البنك سيكون أول مصرف للفقراء في العراق والوطن العربي. وعبر البنك المركزي عن استعداده لدعم إنشاء مصرف خاص يعنى بشريحة الفقراء، مشيراً إلى أن تأسيس مثل هذا المصرف يعد من القضايا الإنسانية والأخلاقية لأنه يستهدف النهوض بشريحة الفقراء.

وأوضح: أن هذا البنك يتطلب إعداد آليات ودراسات خاصة لتحديد الفئة التي يشملها المصرف كأن تكون للأيتام أو الأرامل أو المطلقات أو المتسولين أو غير ذلك لأن تسمية الفقراء تشمل جميع هذه الفئات .

بابل تشكو صعوبات تواجه المشاريع

□ بابل/ المدى

شكا رئيس هيئة استثمار بابل علاء إبراهيم حربة وجود الكثير من الصعوبات التي تواجه عمل هيئته بخصوص المصادقة على الإجازات الممنوحة وتوفير الأراضي، ما يتسبب بتأخير الكثير من المشاريع المهمة في المحافظة.

وقال حربة في تصريحات صحفية إن هيئة استثمار بابل تعاني صعوبات كبيرة مع العديد من الدوائر المعنية في مجلس المحافظة منها (البلدية والتخطيط العمراني والسياحة وبعض الجهات القطاعية) بخصوص المصادقة على الإجازات وتوفير الأراضي للمشاريع الاستثمارية وغيرها من المواضيع التي تخص القطاع الاستثماري.

وأوضح: أن الهيئة اتجهت نحو المشاريع الإستراتيجية الكبيرة لأنها تشجع جذب استثمارات ضخمة تحقق التنمية الاقتصادية في محافظة بابل رغم العقبات والعراقيل التي تعانيها.

ويذكر أن هيئة استثمار بابل منحت حتى الآن (٤٥) إجازة استثمارية بكلفة إجمالية تقدر بأكثر من (٨٠٠ مليون دولار أمريكي) في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوفر أكثر من(٢٠ ألف فرصة عمل)، وتم توقيع (١١) عقداً لمشاريع استثمارية على أرض تابعة للقطاع العام.

بعد اجتياز المراحل الأولية منه

قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية مازال قيد المناقشات

□ بغداد/ المدى

بينت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب أن قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية سيقر قبل نهاية الدورة التشريعية الحالية .

وقال عضو اللجنة الاقتصادية عبد الحسين عبطان بحسب (الفرات نيوز) إن مجلس النواب سيقر قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية قبل نهاية الدورة التشريعية الحالية لأنه اجتاز المراحل الأولية المؤدية إلى إقراره".

وتابع عبطان : ستعرض مسودة القانون على البرلمان مرة أخرى في الأيام القليلة القادمة لقراءته قراءة ثانية كي تعطي اللجنة الاقتصادية وبعض النواب بعض الملاحظات عليه وبعد ذلك توضع الصيغة النهائية المهيأة لإدخاله حيز التنفيذ".

من جانبه أكد عضو مجلس النواب محمود الحسن أن المجلس سيقر مشروع البصرة عاصمة العراق الاقتصادية بعد إجراء بعض التعديلات عليه.

وقرأ مجلس النواب في وقت سابق قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية قراءة أولى تمهيدا لإقراره وإدخاله حيز التنفيذ.

وقال الحسن إن مجلس النواب سيقر قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية بعد إبداء بعض الملاحظات وتطبيق بعض التعديلات عليه لجعله ذا فائدة شاملة لجميع أبناء الشعب العراقي دون استثناء".

وأضاف إن "مجلس النواب مرر قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية إيمانا منه بالأهمية التي تتمتع بها محافظة البصرة في تعزيز الاقتصاد العراقي من خلال موقعها المتميز على الخليج العربي فضلا عن أهميتها في الجانب النفطي".

ويعتبر مشروع عاصمة البصرة الاقتصادية للعراق من المشاريع الرئيسية التي ستصب في مصلحة محافظة البصرة والعراق بشكل عام من ناحية إعادة البنى التحتية ومن خلال وضع قوانين خاصة .

إلى ذلك بين رئيس لجنة التنمية الاقتصادية في مجلس محافظة البصرة محمود طعان أن موقع البصرة وموانئها ومنافذها الحدودية وموقعها الجغرافي المتميز وكثافة مواردها البشرية والطبيعية تؤهلها لأن تكون العاصمة الاقتصادية في العراق وأغلب الجلسات التي شاركنا فيها وجدنا إصرار وتأكيد المسؤولين المحليين والمختصين في الشأن الاقتصادي على موضوع جعل البصرة عاصمة العراق الاقتصادية".

ومن جانبه أكد عضو مجلس محافظة البصرة عيسى البطاط "أننا كحكومة محلية في محافظة البصرة ندعم أن تكون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية من أجل إعادة وتطوير المحافظة والعراق" معتبرا هذا "المشروع خطوة مهمة تصب في مصلحة أبناء وأهالي محافظة البصرة".

وتابع البطاط "لاحظنا وجود إصرار من قبل بعض أعضاء مجلس محافظة البصرة والمختصين في هذا الموضوع وجعل البصرة عاصمة اقتصادية هو لمصلحة العراق بشكل عام والبصرة بالتحديد" مبينا أن "المشروع يتضمن الكثير من المزايا الايجابية التي تخدم المدينة ومشروع السيد عمار الحكيم يأتي من حرصه على العراق .

في غضون ذلك عدّ عضو مجلس النواب جواد البزوني، مشروع البصرة عاصمة العراق الاقتصادية خطوة مهمة لجميع العراقيين وستساهم في ترقية اقتصاده، مشيرا إلى أن البصرة ستكون أداة للاستقطاب الاستثماري على مستوى العالم".

وقال البزوني إن مشروع البصرة عاصمة العراق الاقتصادية لا تكون مصدر خير على البصرة فقط، وإنما للعراق عموما، لأنه في كل بلدان العالم وخاصة البلدان النفطية والصناعية التي تتوفر بها رؤوس الأموال تحتاج إلى أن تكون بها عاصمة اقتصادية ومناطق حرة للتبادل التجاري والشركات العالمية حتى تكون مركزا لها"، مبينا أن هذه المشاريع موجودة في كل دول العالم المتطورة.